

التوجهات الفلسفية في الجغرافيا

مفاهيمها ونماذجها

زبيشكو تشويناكي

جامعة آدم ميكيفيتش، معهد الجغرافيا الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط المكاني، بوزنان، بولندا

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

التوجهات الفلسفية والمنهجية للجغرافيا هي المثل الأساسية لعقلانية الجغرافيا كعلم ، والتي تُحدد طابعها المعرفي . تُعبّر عن هذه العقلانية في الافتراضات المعرفية المُتعارف عليها في علم مُعين . من ناحية ، تُحدد هذه الافتراضات مبادئ الأنشطة التي تُشكل تنمية العلم والمنتجات الناتجة عن هذه الأنشطة والتي تؤدي إلى نجاحات معرفية أو خارج معرفية . من ناحية أخرى ، تسمح هذه الافتراضات بإدراك الطبيعة المعرفية لتخصص مُعين . لا يُمكن تحديد هذه التوجهات بالنماذج في فهم ت.س. كون، ولا بالاتجاهات الفلسفية . يختلف مفهوم ت.س. كون للنموذج لأنه لا يتضمن أي مبرر لعقلانيته . فردي الاتجاهات الفلسفية ، بدورها ، وإن كانت متطابقة مع مُثل العقلانية ، إلا أنها لا تُفضي إلى معايير منهجية مُحددة صراحةً . تتأصل التوجهات الفلسفية والمنهجية في مفاهيم منهجية مُحددة ، أي في معايير منهجية مُفترضة أو برنامجية ، وفي نماذج منهجية ، أي في معايير واقعية تُعيد بناء أنشطة البحث ونتائجها وتجد مرجعيتها في ممارسات البحث الجغرافي . يُعدّ التوجه العلمي ونقيضه - التوجه المُناهض للعلم - التوجهات الفلسفية والمنهجية الرئيسية . يُشكل هذا الانقسام الخصائص الأساسية لمُثل عقلانية الجغرافيا ، ويُحدد الاختلافات الجوهرية بينها ، مما يُضفي عليها طابع الأنماط المعرفية الأساسية التي تشكلت في الجغرافيا حتى الآن .

التوجه العلمي

يتميز مفهوم التوجه العلمي للجغرافيا المُقترح هنا بطابع منهجي ، وهو المثل الأساسية لعقلانية الجغرافيا كعلم . التوجه يتعلق بالجدل المنهجي المعاصر حول عقلانية العلم ، وخاصةً دور وقيمة الإدراك المفاهيمي و وحدة العلم التي يُعبّر عنها بالتضاد بين "العلمية والمعادية للعلم" . وبالتالي ، لا ينبغي ربط هذا المفهوم بنظرةٍ تشكّلت تحت اسم "العلمية" في نهاية القرن التاسع عشر، والتي مثّلها بشكل رئيسي ك. بيرسون. مبدأ العلمية في القرن التاسع عشر هو إيمانٌ غير نقدي بالعلم ، والاعتماد عليه لحل جميع المشكلات المحتملة وتلبية جميع الاحتياجات البشرية الممكنة والقضاء على جميع نقاط الضعف التي يعاني منها الناس . يتشكل التوجه العلمي للجغرافيا وفقًا للافتراضين الرئيسيين الاتيين :

(1) الإدراك المفاهيمي للواقع هو هدف الجغرافيا . والإدراك المفاهيمي : (أ) يتمثل في الحصول على أحكامٍ حقيقية ، أي أحكامٍ تتوافق مع حالة الأشياء التي تتعلق بها، (ب) هو الشكل المناسب الوحيد للإدراك ، (ج) هي قيمة أساسية ؛ (2) يتحقق الإدراك في شكل مسار منهجي موحد للبحث وبنية المعرفة الجغرافية . دون الخوض في مشكلة التوجه العلمي في العلوم ، سأقتصر على بعض الملاحظات المتعلقة بالافتراضات المقدمة . فيما يتعلق بـ : يتميز التوجه العلمي للجغرافيا بتفسير موضوعي للإدراك المفاهيمي . ويفترض أن حالات الأشياء التي تتعلق بها الأحكام (العبارات) حقيقية أو موضوعية ، وأن وجودها غير مشروط بأي حكم.

فيما يتعلق بـ: افتراض أن الإدراك المفاهيمي هو الشكل الوحيد للإدراك يلغي جميع أشكال الإدراك الحسني من هذا التوجه.

فيما يتعلق بـ: افتراض أن الإدراك المفاهيمي قيمة أساسية يعني أنه قيمة نهائية ، أي قيمة لا تخضع أدواتاً لأي قيمة أخرى أو قيمة لا غنى عنها لتحقيق القيمة النهائية . بخصوص إن قبول معيار منهجي موحد للبحث وبنية المعرفة الجغرافية، أي الوحدة المنهجية، لا يتطابق مع الطبيعية، أي النظرة القائلة بأن العلوم الطبيعية هي النمط المنهجي للإدراك المفاهيمي، بل هي مجرد حالة واحدة من الوحدة أو نتيجتها . وقد تشكّل نموذجان منهجيان رئيسيان كمعايير حقيقية ضمن التوجه العلمي : (١) التجريبي، (٢) الافتراضي-الاستنباطي . وفي الوقت نفسه ، تشكّل مفهوم للعلموية النقدية ، والذي، مع ذلك، لا يتضمن سوى عناصر معينة من برنامج البحث الجغرافي.

النموذج التجريبي

يُشكّل النموذج التجريبي للجغرافيا شكل التوجه العلمي الذي يقبل الرأي القائل بأن الإدراك المفاهيمي يتسم بطابع غير افتراضي ومصدري ، وبالتالي ، فهو قائم مباشرةً على التجربة . والأحكام الإدراكية التي تُشكّل أساس أي نوع من البيانات تتمتع بهذه الصفة . يذكر السيد بودين أن "من السمات الأساسية للتجريبية ، التي اشتُقت اسمها من الكلمة اليونانية للتجربة (إمبيريا) ، التزامها بالموقف القائل بأن جميع المعارف تعتمد على التجربة ، وهو مبدأ ما يزال مقبولاً على نطاق واسع في العلوم والتعليم المعاصرين". إن الطابع المميز للملاحظة، التي تتحقق من خلال الأحكام الإدراكية، هي نتيجة مهمة للطابع غير الافتراضي والمصدري.

وفقاً لجيه كيميّا ، فإن كون إدراك معين غير افتراضي يعني (...) أن الأحكام الحقيقية التي تمثله يتم الحصول عليها دون قبول أي أحكام أخرى ، بل تشير إلى نوع معين من المواجهة المباشرة مع الحالات التي تتعلق بها ، إلى حقيقة "الرؤية" لهذه الحالات . ومن ناحية أخرى ، فإن كون الإدراك قيد النظر يستند إلى المصدر يعني أن جميع الأحكام التي لا تعبر عن هذا الإدراك يجب أن تكون - لإظهار حقيقتها - مبررة بمساعدة أحكام من النوع الأول ، الإدراك الذي تُعبر عنه التجريبية . يتميز هذا الوضع المتميز بميزتين : وجودية ومعرفية . "وهما :

(1) أن لغة الملاحظة تتمتع بميزة وجودية ، مما يعني ببساطة أن العبارات الرصدية هي الوحيدة التي تُشير مباشرةً إلى ظواهر في العالم الحقيقي ؛ والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن العبارات النظرية ليست كذلك ، وبما أنها غير قادرة على توفير إمكانية الوصول إلى عالم "آخر" ، فإنها في النهاية مُلزّمة بالإشارة إلى ظواهر في العالم الحقيقي ، ولكنها تفعل ذلك بشكل غير مباشر عبر قواعد المراسلات ؛

(2) أن لغة الملاحظة تتمتع بميزة معرفية ، مما يعني ببساطة أنه يمكن عد العبارات الرصدية صحيحة أو خاطئة دون الإشارة إلى صحة أو خطأ العبارات النظرية" .

تُطبّق التجريبية نموذج "**النحلة الباحثة**" لبيكون ، الذي استخدم استعارة العنكبوت والنحلة ، مُدّعياً أن العلم لا يحتاج إلى تكهنات تُنسج كشبكة العنكبوت . يحتاج إلى جمع (الحقائق) ومعالجة ما جُمع ، تماماً كما يُنتج حبوب اللقاح ، التي تُعالجها النحلة ، العسل. سيكون من الصعب عرض تطور التجريبية وتحولاتها ، حتى في شكل مُلخص . يستمد هذا التوجه جذوره الحديثة من آراء ف. بيكون ، الذي صاغ برنامجاً للعلوم التجريبية وبررها منهجياً بربطها بطريقة التعميم الاستقرائي . تنتمي أيضاً إلى هذا الاتجاه الوضعية عند أ. كونت ، والتجريبية عند يوهان سيباستيان ميل ، بالإضافة إلى الوضعية الجديدة (التجريبية المنطقية) لدائرة فيينا .

في الجغرافيا ، اتخذ النموذج التجريبي صيغتين: أ) تقليدي – تجريبي ، ب) تجريبي – استقرائي.

أ) النهج التقليدي - التجريبي. يفترض النهج التقليدي - التجريبي في الجغرافيا أقصى قدر من التبرير التجريبي للبيانات ، أو بعبارة أخرى ، تقليل خطر زيفها . يهدف هذا المنهج إلى وصف الأشياء والظواهر الفردية ، أو تصنيفاتها التاريخية والمكانية ، كونها مثيرة للاهتمام في حد ذاتها . في هذه الحالة المعرفية ، يتوافق نطاق الظواهر قيد البحث مع نطاق الواقع الذي يُمثل موضوع بحث الطالب . وتُعد ملاحظة الحقائق وتصنيفها ، بالإضافة إلى التصنيف والاستقراء ، من أهم أساليبه . يُعد ر. هارتشورن ، الذي صاغ بوعي برنامج النهج التجريبي التقليدي ، ممثله الرئيسي . "إذا نظرنا إلى "العلم" ليس بالمعنى السلبي لـ "المعرفة" ... بل بالمعنى الإيجابي للسعي إلى المعرفة ، فيجب تمييزه عن أشكال "المعرفة" الأخرى من خلال الأساليب التي يستخدمها في السعي إلى إرساء المعرفة وفهم الواقع".

يجيب ر. هارتشورن على السؤال "ما هي الخصائص الأساسية التي تشترك فيها الجغرافيا مع المجالات الأخرى في السعي إلى إرساء معرفة موثوقة بالواقع ؟" بالطريقة الآتية : "تسعى الجغرافيا (1) على أساس الملاحظة التجريبية، باستقلالية قدر الإمكان عن شخص الراصد ، لوصف الظواهر بأقصى درجات الدقة واليقين؛ (2) وعلى هذا الأساس، تصنيف الظواهر، بقدر ما يسمح به الواقع ، من حيث المفاهيم العامة أو الكليات؛ (3) من خلال دراسة عقلانية للحقائق المثبتة والمُصنفة بهذه الطريقة، ومن خلال عمليات التحليل والتركيب المنطقية ، بما في ذلك بناء واستخدام المبادئ العامة أو قوانين العلاقات العامة، كلما أمكن، لتحقيق أقصى قدر من الفهم للعلاقات المتبادلة المحددة للظواهر؛ و

(4) ترتيب هذه النتائج في أنظمة منظمة بحيث يؤدي ما هو معروف مباشرة إلى هامش المجهول.

وفقاً لـ ر. هارتشورن، " تصف هذه العبارات شكلاً من أشكال "المعرفة" يختلف عن الطرق التي "نعرف" بها بالغريزة والحدس والاستنتاج المسبق أو الوحي . إنه وصف يشمل جميع أجزاء المجالات التي تُسمى عادةً "علمًا" ، والتي لا نملك لها مصطلحاً آخر لتمييزها عن أشكال "المعرفة" الأخرى . إذا جاز لنا استخدام هذا الوصف كتعريف تجريبي لذلك المصطلح ، فيمكننا استبدال السؤال : **"هل الجغرافيا علم؟"** بالسؤال الأكثر فائدة : **"ما نوع العلم الذي تمثله الجغرافيا؟"** الجغرافيا مجالٌ يشمل موضوعه أكبر قدر من التعقيد في الظواهر، وفي الوقت نفسه ، يهتم أكثر من غيره بدراسات الحالات الفردية - الأماكن التي لا تُحصى في العالم والحالة الفريدة للعالم نفسه . تتميز تجريبية ر. هارتشورن بحسٍّ عام وطابع ظاهراتي، مما يُضفي على الجغرافيا ، في صياغته ، نوعاً من المعرفة العادية.

ب) المنهج التجريبي الاستقرائي. يُشدد هذا المنهج في الجغرافيا على زيادة الطابع الاقتصادي للبيانات ، وبالتالي تعظيم درجة عموميتها ، ويهدف إلى عرض الظواهر قيد البحث في فئات عالمية أو عامة تاريخياً ، أي في شكل قوانين علمية أو تعميمات تاريخية . في هذا الوضع المعرفي ، تُعد الظواهر قيد البحث مثيرة للاهتمام كتمثيلات للنوع العام من الظواهر، وتكون الأشياء أو الأحداث الفردية قيد البحث أساساً لتبرير البيانات العامة . في هذه الصياغة ، تُبرز أساليب الاستقراء ، بما في ذلك الأساليب الإحصائية . من خلال الاستقراء ، يهدف الطلاب إلى بناء قوانين علمية كبيانات عالمية (عامة تماماً) أو كتعميمات تاريخية (عامة عددياً). هذه الصيغة هي استمرارٌ لمفاهيم ف. بيكون و ج. س. ميل الاستقرائية ، مُشكلةً بذلك التوجه الأساسي لما يُسمى بالقياس الكمي للجغرافيا في الصياغة الإحصائية . وكما يدّعي أ. د. ويلسون ، "تتضمن الطريقة الاستقرائية التنظير انطلاقاً من مجموعة من الملاحظات . وفي أدق صورها ، تتطابق هذه الطريقة تقريباً مع التحليل الإحصائي".

حفز اتجاهان تطور التجريبية الاستقرائية الإحصائية في الجغرافيا . الأول هو النقد اللاذع للتجريبية التقليدية في الجغرافيا ، وخاصةً استثنائية هارتشورن ، وصياغة برنامج بناء القانون العلمي في الجغرافيا ، المنسوب إلى ف. شافير ، والذي يُحقق افتراضات الفلسفة الوضعية الجديدة . أما الاتجاه الثاني ، فكان تطوير الأساليب الكمية المرتبطة بالحوسبة السريعة التي تُسهّل تطبيقًا أكثر فعالية للتقنيات الإحصائية . وبالتالي ، فإن تحديد كمية الجغرافيا في الصياغة الإحصائية هو تحقيق لافتراضات التجريبية في الجغرافيا المعاصرة . لم يكن النهج الإحصائي هو الاتجاه الوحيد في تحديد كمية الجغرافيا : بل كان النهج النظري النموذجي هو الاتجاه الثاني . ومع ذلك ، فهو ليس تعبيرًا عن التجريبية ، بل عن فرضية . تتجلى الصياغة التجريبية الاستقرائية في الجغرافيا الاجتماعية والاقتصادية بشكل أساسي فيما يُسمى بالتحليل المكاني .

يُشير ب. ج. ل. بيرري ود. ف. ماربل ، في وصفهما للأسس المنهجية للطرق الرئيسية للتحليل الإحصائي في الجغرافيا ، والمعروضة في المقالات الواردة في كتاب "التحليل المكاني" ، إلى أنهما "يؤكدان على ميل ما بعد الحرب لبناء تعميمات دقيقة ذات قدرة تنبؤية من خلال وصف كمي دقيق للتوزيعات المكانية ، والبنية والتنظيم المكانيين ، والعلاقات المكانية . البحوث السائدة تجريبية بلا خجل ؛ أما الاهتمامات الجديدة فهي نظرية بحتة". يُمثل هذا الوصف صياغة دقيقة لاتجاهات التجريبية الاستقرائية الإحصائية في الجغرافيا . شمل التقدم في التحليل الإحصائي أربع مجموعات من الأساليب والإجراءات :

- (1) الأساليب التصنيفية ،
- (2) تحليل الانحدار ،
- (3) تحليل العوامل والمكونات الرئيسية ،
- (4) أساليب المحاكاة .

والى جانب هذه الأساليب ، طُوّرت أساليب ذات طابع معرفي ، تؤدي وظائف وصفية-إعلامية وتنبؤية ، وأساليب ذات طابع عملي - تخطيطي ، مثل أساليب التحسين واتخاذ القرارات القائمة على مبادئ البرمجة ونظرية الألعاب . تجدر الإشارة إلى أنه ضمن الصيغة التجريبية - الاستقرائية ، استمرت الاهتمامات التقليدية ، لا سيما تلك المتعلقة بالأساليب التصنيفية . وفي الوقت نفسه ، طُوّرت تطبيقات النماذج القائمة على التشبيهات الفيزيائية ، وخاصة ما يُسمى بنماذج الجاذبية والجهد ، في الجغرافيا الاجتماعية والاقتصادية . وكان هذا تحقيقًا لمبدأ الفيزياء الاجتماعية ، الذي انتشر بشكل واسع تحت تأثير الوضعية الجديدة . إلا أن هذه النماذج ، في التفسير الاحتمالي ، اتخذت طابعًا غير فيزيائي .

يعتقد الجغرافيون الذين يمثلون هذا الاتجاه أن تطبيق الأساليب الإحصائية على مجموعات الحقائق المناسبة هو السبيل الأساسي لاكتشاف القوانين العلمية وبناء النظريات ، وبالتالي تحقيق برنامج جعل الجغرافيا نظرية . يزعم أي. بيررتون أن "التقنيات الكمية..." "أكثر الطرق ملائمة لتطوير النظرية في الجغرافيا" مثال على هذه الآراء . ومع ذلك ، فإن تطوير البحث الجغرافي القائم على المفاهيم التجريبية الاستقرائية لم يحقق الأمل في إحراز تقدم نظري جاد في هذا الاتجاه . وأسباب هذا الوضع عامة ومحددة في الجغرافيا . يتميز هذا النهج في إنشاء النظريات عمومًا بانخفاض فعاليته .

ويجدر الاستشهاد بنقد الطريقة الاستقرائية الذي قدمه ر. ب. موس ، الذي يرى فيها ثلاث نقاط ضعف رئيسية: "أولاً ، هناك فجوة منطقية بين الحقيقة والفكرة ، حيث يستحيل تحديد الخطوات المنطقية التي يُشتق بها التعميم من الملاحظات . ويظل هذا صحيحًا حتى عند استخدام تقنيات إحصائية متطورة لمعالجة البيانات ، كما هو شائع بشكل متزايد في الدراسات الجغرافية . ثانيًا ، يشير التعميم فقط إلى مجموعة البيانات التي تم استخلاصه منها . لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يُحيل إلى فئات من الحقائق ، وبالتالي يُصبح قابلاً للتطبيق

بشكل عام . أفضل ما يمكن فعله هو تجميع الأدلة من خلال دراسات حالة مُكررة . وثالثًا، يبقى دائمًا في عملية التفكير عنصرٌ غير قابلٍ للتعريف أو الاستبعاد من الحكم الذاتي ، والذي يبقى في النهاية معتمدًا على نفسية الشخص الذي يُجري التعميم .

ووفقًا لأحد أبرز علماء المنهج المعاصرين، م. بونج ، "لقد بالغ الفلاسفة الذين ركزوا على المراحل المبكرة (ما قبل النظرية) من البحث في الاستقراء التجريبي ، أي تعميم الحالات المُلاحظة . (...) إن الاستقرائية ، التي تُفسر بعض الإجراءات الروتينية ، تفشل في تفسير طرح المشكلات الأصلية وحلها من خلال اختراع فرضيات جديدة تمامًا ، وتحديدًا فرضيات تشير إلى حقائق موضوعية أو إلى نماذج مثالية لها بدلًا من التجربة المباشرة. وإثباتًا لانتقادات الاستقرائية فيما يتعلق بدور الأساليب الإحصائية في اكتشاف القوانين العلمية ، يقول م. بونج : "لا ينبغي عد حساب معاملات الارتباط وملاءمة خطوط الانحدار أسلوبًا لإيجاد القوانين ، كما هو الحال غالبًا في العلوم السلوكية . فعندما يُفترض نموذج انحدار خطي وتُحسب المعلومات من البيانات ، فإن القانون المركزي المفترض أنه tq يمر عبر المعلومات "المشوشة" (المتناثرة) لا يُعثر عليه ، بل يُفترض مسبقًا .

لا تُنتج أي كمية من معالجة البيانات الإحصائية فرضيات جديدة من تلقاء نفسها ، ناهيك عن القوانين ؛ بشكل عام ، لا يمكن لأي قدر من التقنية ، سواء كانت تجريبية أو رياضية ، أن يوفر علينا عناء ابتكار أفكار جديدة، على الرغم من أنها يمكن أن تخفي بفعالية نقص الأفكار" . كان ربط المفهوم التجريبي الاستقرائي بما يسمى بالتحليل المكاني ، والذي حصر مجال البحث الجغرافي بشكل أساسي في مناقشة مشاكله في الجانب المكاني ، سببًا محددًا لضعف المفهوم . كان تحديد الأنماط المكانية ، وليس العمليات التي تحكم تكوينها وتغيراتها ، نتيجة أساسية لهذا النهج. وقد أضفى هذا طابعًا ظاهريًا على نتائج البحث . وقد وجدت الصيغة التجريبية الاستقرائية مبررها الرئيسي في المذهب الوضعي الجديد . ادعى ممثلها الرائد ر. كارناب: "إذا لم يكن من الممكن اختزال شيء ما إلى صفة حسية (...) فهذا يعني أنه لا يمتلك أي علامات محسوسة. وستكون أي عبارة عنه معقّدة في الفراغ ؛ ففي العلم ، على الأقل ، لا مكان لها" . ومع ذلك ، بعد بضع سنوات ، أقر ر. كارناب بأن مفهومه للتأكيد (الذي يُحقق افتراضات الاستقرائية : التجريبية) لا يسمح بتأكيد نظرية الفيزياء .

النموذج الافتراضي-الاستنباطي

يُعارض النموذج الافتراضي-الاستنباطي للجغرافيا المفهوم غير الافتراضي والمصدري للإدراك القائم مباشرةً على التجربة ، ويفترض الرأي القائل بأن العبارات الأساسية (الملاحظة) التي تُعادل العبارات القائمة مباشرةً على التجربة (الأحكام الإدراكية) تستند إلى عبارات خارج الملاحظة ، وهي افتراضات لحالات ملاحظة . وفقًا لجيه. كميّتا ، "لقبول جملة ملاحظة ، لا بد من قبول جمل أخرى خارج الملاحظة (خارج القاعدة) مناسبة منطقيًا ؛ والجمل خارج الملاحظة المقبولة سابقًا (بالمعنى المنطقي) هي افتراضات الإدراك الرصدي : وإذا ما تم التشكيك فيها ، فمن الممكن حتى التشكيك في جملة أساسية تبدو بديهية للأفراد بالمعنى "البصري" - التجريبي". يمكن عد الفرضية شكلاً دقيقًا من العلمية.

يُعد ك. ر. بوبر الممثل الرئيسي للفرضية أو الاستنتاجية ، تتضمن آرائه المنهجية نقدًا لادعاء للاستقرائية وبرنامجها الخاص للإدراك العلمي ، وهو وجهة نظر مضادة للاستقرائية كمفهوم إيجابي جديد . يتمثل برنامج ك. ر. بوبر للفرضية فيما يلي : أولاً، يعارض... أطروحة الاستقرائية حول التكوين التجريبي والمعايير التجريبية للقبول النزعة الحسية والإدراكية التي تدّعي أن المعرفة بالعالم تنبع من التجربة الإدراكية

، وأن الجمل الإدراكية هي أساسها، كونها عبارات تُبرّر مباشرةً بالتجارب الإدراكية . بدلاً من ذلك ، يفترض ك. ر. بوبر أن الملاحظة البحتة التي لا تفترض نظريات وفرضيات لا وجود لها، لأن الملاحظة دائماً ما تكون ملاحظة في ضوء نظرية . لا توجد "لغة ظاهراتية" بحتة يمكن تمييزها عن "لغة نظرية" ، ولا سبيل للحديث عن شيء مُدرَك دون تفسير . ثانيًا، يرى بوبر أن فرضية الاستقرائية التي تدّعي قبول العبارات القانونية المُبرّرة بشكل كافٍ بالاستدلال الاستقرائي خاطئة . ويرجع ذلك ، من بين أسباب أخرى ، إلى أن الاستنتاجات الاستقرائية المُستنبطة بهذه الطريقة تكون دائماً جملاً ظاهراتية ، أي جمل لا تظهر فيها سوى مصطلحات رصدية بجانب الثوابت المنطقية ، مع أن عدداً من الفرضيات والنظريات يتسم بطابع غير ظاهراتي .

يرفض ك. ر. بوبر الاستقراء كمنهج خالٍ من أي قيمة تبريرية ، ويشير إلى منهج آخر، وهو المنهج الاستنتاجي ، ويُسمى منهج نقد الفرضيات أو منهج التجربة والخطأ . ثالثًا، يرفض ك. ر. بوبر فرضية الاستقرائية التي تزعم أن منهج اختبار الفرضيات والنظريات يتمثل في التحقق منها ، أو على الأقل تأكيدها ، استناداً إلى ما يُحتمل أن يكون أوسع وأكثر تنوعاً من المواد الرصدية ، مما يجعلها محتملةً إلى حد كبير . هذه المتطلبات ضعيفةٌ لدرجة أنه يمكن تلبيتها فيما يتعلق بجميع الفرضيات تقريباً . بدلاً من التحقق ، يصوغ بوبر فرضية دحض الفرضيات بشكلٍ موثوق وإثباتها . قبل قبول أي فرضية ، يجب التفكير فيما قد يشهد ضدها لا لصالحها ، ويجب البحث عن حجج تُعارض الفرضية المعنية لا ضد الفرضيات المنافسة .

على الرغم من أن مفاهيم ك. ر. بوبر (المناهضة للاستقرائية ، والاستنباطية ، والفرضية) تتسم بوضوح بطابع معادٍ للوضعية ، إلا أن أتباع مناهضة العلم والوضعية الجديدة يفسرونها وضعياً ويتعاملون معها كشكل من أشكال الوضعية . وقد قُبلت هذه النظرة حول الطابع الوضعي لمفاهيم ك. ر. بوبر في عدد من الأعمال المكرسة لفلسفة ومنهجية الجغرافيا . وتستند الآراء اللاحقة ، المستندة إلى النظرية الوضعية للإدراك ، إلى أساس اعتراف الوضعيين الجدد بالفرضية كشكل من أشكال الوضعية :

(1) الاعتقاد بأنه على الرغم من المعارضة المعلنة للاستقرائية (الوضعية الفرضية) ، إلا أن الفرضية لم تُلغ مشكلة الاستقراء . ويتجلى ذلك ، من بين ما يأتي : آخرون، هـ. مورتيمر: "... لا يشكك الاستقرائيون بأي شكل من الأشكال في المنهج الاستنتاجي الافتراضي الذي روج له بوبر. إنهم يعتقدون أن الاستقراء هو العنصر الحاسم في هذه الطريقة" . إن الرأي القائل بأن "الاستنباط في مفهوم بوبر لا يُعطي إلا إلغاء بعض الفرضيات التي طُرحت ، مع أن ليست كل الفرضيات التي طُرحت ولم تُلغ تُصبح جزءاً من العلم" هو حجة على ضرورة الاستقراء .

ومع ذلك، وكما لاحظ ج. كميتا ، لم يحاول ك. ر. بوبر "وضع معيار لاختيار الادعاءات العلمية كأفضل فرضيات مبررة . (...) فالإثبات ليس تأكيداً ، ومعيار قابلية التكذيب يُستخدم فقط لتحديد نوع الجمل التي تؤخذ في الحسبان ، ليس أثناء التبرير، بل أثناء استبعاد الفرضيات المقبولة حتى الآن لصالح فرضيات جديدة . ما يُسعى إليه ليس إثبات صحة الادعاءات الفردية (أو أنظمتها) ، بل إثبات صحة فعل استبدال فرضية قائمة بفرضية جديدة ، وهو الإجابة عن سؤال ماهية تطور المعرفة" .

(2) الاعتقاد بأن فرضية ك. ر. بوبر ذات طابع إيجابي ، حيث أن برنامجه ، الذي يفترض مواجهة النظرية والتجربة ، يميز بين الأنشطة العلمية والميتافيزيقية . ومع ذلك ، تجدر الإشارة هنا إلى أن التمييز بين الأنشطة العلمية و الأنشطة الميتافيزيقية (سواءً الفنية أو الأيديولوجية أو السياسية) ليست جزءاً من النظرية الوضعية للإدراك العلمي بقدر ما هي جزء من التصور العلمي . الوضعية المعاصرة ، ممثلةً بالتجريبية المنطقية ببرنامجه التجريبي الاستقرائي والفيزيائي ، ليست سوى أحد

أشكال العلمية . كما يُعرّف المناهضون للعلمية العلمية بالوضعية ، لأن هذا يسمح لهم بإثقال كاهل العلمية بنقاط ضعفها.

يُمثل الانتقال من التجريبية إلى الفرضية نقطة تحول في تطور العلمية (ذات الطابع المناهض للوضعية) ، وهو محاولة للانتقال بالجغرافيا من مرحلة ما قبل النظرية إلى المرحلة النظرية . وبالتالي، فإن الفرضية هي برنامج لبناء الجغرافيا النظرية . قدم د. هارفي مفهوماً منهجياً للجغرافيا قريباً من افتراضات النموذج الافتراضي الاستنتاجي في عمله الشهير "التفسير في الجغرافيا" (1969) . يفترض د. هارفي ما يلي :

(1) إن مفهوم التفسير الذي يتم فحصه بالمنطق هو المشكلة المنهجية الأساسية المرتبطة بتنظيم المعرفة العلمية . طريقة علمية ، وكما ذكر د. هارفي ، فإن الهدف الأساسي من هذا العمل هو "وضع المعايير التي يمكن تطويرها فيما يتعلق بالتفسير في الجغرافيا ، وتحليل الطرق المختلفة التي يمكننا من خلالها ضمان تفسيرات سليمة ومتسقة" . "...التفسير ، إجراء منطقي إلى حد كبير، ويمكن إخضاعه لتحليل منطقي عميق" .

(2) يتحقق التفسير كإجراء رسمي من خلال ما يسمى بالنموذج القياسي للعلم ، أي نموذج بوبر-همبل الافتراضي-الاستنباطي . يركز د. هارفي اهتمامه على البنية المنطقية للتفسير بناءً على النموذج الافتراضي-الاستنباطي . وفقاً لـ د. هارفي ، "يجب أن يُقدّم تفسير أي قيمة جوهرية كاستنتاج ضروري لبعض الحجج الاستنتاجية . تتطلب مثل هذه الحجج استخدام عبارات قانونية أو ما يعادلها" .

(3) تُدخل طبيعة المعرفة الجغرافية وممارسة البحث قيوداً فيما يتعلق بتطبيق النموذج القياسي وتسمح بتطبيق أساليب الاستدلال الاستقرائي . يسعى العلماء إلى تنظيم المعرفة من خلال نظام افتراض-استنتاجي ، وتطبيق تلك المعرفة من خلال تفسيرات استنتاجية . ولكن هناك العديد من الحالات التي لا يمكن فيها تطبيق الشكل الاستنتاجي المثالي للحجة . تنشأ بعض الحالات بسبب نقص المعلومات ، أو عدم اكتمال الفهم ، أو بسبب الحاجة إلى استخدام عبارات الاحتمالية . أهم حالة على الإطلاق هي تأكيد النظريات العلمية والتحقق منها . في جميع هذه الحالات ، تكون الاستدلالات الاستقرائية مهمة.

(4) الفرضيات والنماذج والقوانين والنظريات العلمية هي العناصر الأساسية للمعرفة العلمية ذات الطابع التفسيري . وفقاً لهارفي ، "لا يوجد سبب من حيث المبدأ يمنع استخدام القوانين لتفسير الظواهر الجغرافية ، أو بناء نظريات ذات قوة تفسيرية كبيرة . تكمن الصعوبة الرئيسية في تطبيق هذا الاستنتاج . فنظراً لافتقارنا إلى الفهم والتعقيد الشديد لكثير من موضوعنا ، سيستغرق الأمر وقتاً طويلاً قبل أن نمتلك نظريات كاملة نسبياً ذات قوة تفسيرية كبيرة . إن التفسيرات التي تعتمد على نظريات جزئية وغير كاملة وغير محددة بشكل كافٍ ستكون ضعيفة وغير فعالة نسبياً" .

(5) تتمثل الاستراتيجية السليمة للنشاط البحثي في الجغرافيا في ظل انخفاض مستوى النظرية في استخدام النماذج النظرية ("القبلية") . وفقاً لـ د. هارفي ، "في ظل الوضع الراهن في الجغرافيا ، لا شك أن مفتاح الاستراتيجية يكمن في مفهوم النماذج المسبقة . تتمتع هذه النماذج بميزة مزدوجة . أولاً، تسمح لنا بالمخاطرة ببعض التنبؤات (حتى وإن كانت مشكوكاً فيها) في غياب نظرية كاملة . ثانياً، يمكن للنماذج المسبقة أن تشير إلى النظرية المناسبة أو امتداد أو تعديل لنظرية موجودة ولكنها غير مكتملة . ربما تكون الجغرافيا في مرحلة..." التطور عندما تستخدم جميع عبارات التفسير تقريباً نماذج قبلية"

ومع ذلك ، فإن تفسير هذا المفهوم ليس افتراضياً في كثير من الأحيان بالمعنى الذي وضعه ك. ر. بوبر، إذ يبدو أن د. هارفي لا يلاحظ أهمية الجدل بين الاستقرائية ، المرتبطة بطريقة التحقق من الإثبات ، ومناهضة الاستقرائية ، التي تُشدد على طريقة التفنيد-الإثبات . فهو يجمع بين الاتجاهين في نموذج واحد موحد ، ويفترض أنه قائم على مبادئ النظرية المنطقية للعلم . من ناحية أخرى ، يُصوغ أ. ج. ويلسون

باستمرار مفهوم النموذج الافتراضي-الاستنباطي بناءً على افتراضات الافتراض . و وفقاً لويلسون ، "يتمثل جوهر المنهج العلمي في بناء النظريات واختبارها باستمرار بمقارنتها بالملاحظة". جوهر "هذا الاختبار هو محاولة لدحض نظرية - حشد الملاحظات التي تتعارض مع تنبؤات النظرية". يتميز هذا الأسلوب في بناء النظرية بطابع استنتاجي .

يؤكد ر. ب. موس على الدور الحاسم للمنهج الاستنتاجي في البحث الجغرافي . ويبرر ذلك على النحو الآتي : "إذا ادّعت الجغرافيا أنها علم تجريبي ، فيجب أن يكون هناك اتجاه نحو استخدام منهجية استنتاجية أكثر وضوحاً . ويبدو أن هذا ينطوي على الحركات الأربع الآتية على الأقل . أولاً، يجب أن تكون هناك صرامة متزايدة في التفكير . ثانياً، يجب أن يكون هناك هيكل أكثر شمولاً للأفكار ، سواء في علاقاتها الداخلية أو في علاقاتها مع الأفكار الأخرى . وسيشمل هذا ، بالإضافة إلى استخدام المنطق اللفظي ، الاستخدام الأوسع للحسابات الرمزية كأدوات للفكر . وبهذه الطريقة فقط يمكن تطوير نظرية دقيقة من النوع الرسمي . ثالثاً، يمكن بذل جهد أكبر لتطوير استراتيجيات استنتاجية لحل المشكلات وتطوير النظريات بوعي . في "النمط الاستنتاجي" ، يبدو أن هناك حاجة إلى استخدام متزايد للحسابات الرسمية ، والإعداد الواعي للتسلسلات الاستنتاجية والمواقف التجريبية .

رابعاً، يجب أن يكون هناك بحث أكثر تحديداً عن معايير للدحض بدلاً من مجرد تراكم الحقائق الداعمة . لا يمكن لأي قدر من الأدلة الداعمة أن يؤكد فكرة ما في النهاية، ولكن يمكن لقليل جداً من الأدلة المخالفة أن يخدم في كثير من الأحيان لدحض فكرة بشكل نهائي ولا رجعة فيه ؛ وبالتالي ، يستمر التأكيد عندما يفشل الدليل المخالف في دحض الفكرة، وتصمد الفكرة تدريجياً أمام المزيد والمزيد من الاختبارات النقدية في ظل الظروف التجريبية .

بهذه الطرق ، تطورت الجغرافيا كعلم تجريبي صارم ، وصاغت نظريتها الخاصة ، التي تم اختبارها بشكل شامل ضد مجموعات البيانات المناسبة في ظل ظروف تجريبية". تم تحقيق النموذج الاستنتاجي الافتراضي في الجغرافيا في شكلين متكاملين : (1) النظرية التحليلية ، (2) النمذجة الرياضية. ركزت النظرية التحليلية على استنباط المفاهيم التي شكلت النظريات الأولية للجغرافيا . وتتفاوت درجات عموميتها ، بدءاً من **نظرية الأنظمة** وصولاً إلى مفهوم ت. هاجرسترناند للزمان والمكان الحيين . تتمثل النمذجة الرياضية في بناء وتطوير ما يُسمى بالنماذج الرياضية ، أي باستخدام افتراضات رياضية ووسائل شكلية . يتوافق هذا النهج، في مصطلحات أ. ج. ويلسون ، مع ثورة "النموذج" .

يستمد أ. ج. ويلسون ثورة "النموذج" في الجغرافيا من أعمال ت. هاجرسترناند ، وبي. هاجيت، وآر. ج. تشورلي ، ودراسات النماذج التي أجريت في مجال الجغرافيا الحضريّة، ومن النظرية العامة للأنظمة . ولعل هذا الأفق أوسع نطاقاً ، ولا يقتصر على الجغرافيا الإنجليزية والأمريكية والسويدية وحدها . لا يمكن عرض مشكلات النمذجة الرياضية وتطبيق الوسائل الرياضية والدقة الرياضية في عرض موجز . يُظهر توصيف النماذج الذي قدمه آر. جيه. تشورلي وبي. هاجيت في عملهما الكلاسيكي أن بعض مفاهيم النماذج والنمذجة فقط هي المرتبطة بالافتراضات الافتراضية الاستنتاجية .

وعلى أساس المفهوم الافتراضي الاستنتاجي ، فإن هذا الفهم للنماذج الرياضية فقط هو المهم والذي يتكون من التفسير الدلالي والأساسي للصيغ الرسمية (الرياضية) من أجل طرح واختبار الفرضيات . وبالتالي ، فإن إضفاء الطابع الرسمي على مجال البحث المحدد أو جزء منه ، أي الإشارة إلى صيغ رسمية (رياضية أو منطقية) معينة يمكن من خلالها ، من خلال التفسير الأساسي المناسب ، الحصول على فرضية (نظرية) لهذا المجال هو أساس النمذجة الرياضية . من وجهة نظر طبيعة التشكيل الرسمي ، قد يتخذ نمذجة النموذج الرياضي شكلين :

1) نمذجة سابقة تحدث عندما تسبق الصيغ الرسمية كنماذج رياضية أو منطقية تحديد العبارات التركيبية المناسبة ؛

2) النمذجة اللاحقة ، عندما تتكون العبارات التركيبية من تُحدّد النظرية مُسبقًا ، ولا يُعاد بناء الصيغ الرسمية المُختبئة وراءها .

تُحقّق كلتا طريقتي النمذجة افتراضاتٍ افتراضية-استنتاجية في الجغرافيا ، وتُفضيان إلى بناء نظرية وتطويرها . تتمثل الطريقة الأولى (النمذجة السابقة) في استخدام وسائل رياضية مُحدّدة (مثل المعادلات) كفروض ، يرتبط تفسيرها الأساسي بتبريرها على أساس النتائج التجريبية . كما يستخدم هذا النوع من النمذجة أساليب مُختلفة للتقريب الإحصائي . يفترض بعض علماء المنهج أن استخدام الوسائل الرياضية المُرتبطة بالرسمية يُؤدي إلى تبسيط المُشكلة ، وبالتالي ، فإن إحالتها إلى شروط مُثالية مُبسّطة تُشكّل مثالية . تتمثل الطريقة الثانية (النمذجة اللاحقة) أساسًا في استخدام الوسائل الرسمية لإعادة هيكلة النظرية إلى شكل أعم أو شكل رسمي من خلال تحديد البناء الاستنتاجي للنظرية أو نتائجها .

تتألف النمذجة الرياضية في الجغرافيا أساسًا من عملية إعادة بناء تهدف إلى تحديد أنماط الواقع ؛ إلا أنها تتضمن أيضًا عملية تحسين معيارية . يتطلب التزايد المستمر في نطاق الوسائل الرياضية ومستوى الدقة الرياضية إتقان هذه الوسائل ، وغالبًا ما يؤدي إلى مركزية التقنية الرياضية ، أي اختيار المشكلات الأساسية من منظور إمكانيات حلها بمساعدة أساليب رياضية محددة . تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين المنهج الاستقرائي الإحصائي والنمذجة الرياضية يكمن في فهم النموذج الرياضي وتطبيقه .

الجزء الأول من العلمية النقدية

يتضمن مفهوم العلمية النقدية رؤية منهجية مختلفة لم تتشكل بعد في نظام مفاهيمي متماسك من شأنه أن يُشكل نموذجًا فلسفيًا نقديًا للجغرافيا . ترتبط هذه الآراء بموقف نقدي تجاه الأشكال السابقة للعلمية في الجغرافيا من جهة . يعبر هذا الموقف عن قناعة مفادها أن النماذج العلمية لا تحقق بشكل كامل مبادئ الإدراك المفاهيمي كقيمة أساسية ، ويجع ذلك أساسًا إلى التفسير غير الكافي للعلم ، مما يؤدي إلى نشوء خلافات مختلفة يتم حلها بطريقة غير مرضية ، على سبيل المثال الخلافات بين الممارسة المعرفية والمعرفية الإضافية ، والحقائق والنظريات ، والوصف والتقييم ، وبنية المعرفة وتطورها ، إلخ . من ناحية أخرى ، ترتبط الآراء بموافقة الإدراك المفاهيمي والفهم الموحد للعلم ، على أسس مبادئ فلسفة العلوم المفهومة بمعناها الواسع . مما لا شك فيه أن معارضة قوية مناهضة للوضعية تكمن وراء مفهوم العلمية النقدية . ومع ذلك ، فإن الموقف النقدي تجاه الفرضية ، والذي يجد دعمًا في كل من وجهات النظر النسبية ل.تي. إس. كون وإس. تولمين ومفهوم أي. ل. كاتوس لبرامج البحث ، يكمن أيضًا في أساس هذا المفهوم . آراء ب. ك. فيرابند ، المسماة بالفوضوية المنهجية ، هي الأكثر تميزًا هنا . ينتقد ب. ك. فيرابند هذه الآراء المنهجية التي ، في حين تتظاهر بترويج تقدم العلم ، فإنها تعرقله . يتضمن هذا النقد :

1) نموذج ثنائي اللغة للعلم يتكون من لغة الملاحظة ولغة النظرية،

2) أطروحة حول يقين الجمل الملاحظة،

3) مبدأ عدم قابلية ادعاءات النظريات المؤكدة للتغيير نظريًا،

4) تفسير آلي للنظريات،

5) مبدأ الاختزال بين النظريات ، أي أن النظريات القديمة تنشأ من نظريات جديدة،

6) مفهوم تفسير الحقائق بناءً على القوانين العلمية والشروط الأولية،

(7) شرط الاتفاق بين النظريات الجديدة والقديمة فيما يتعلق بالجمل الملاحظة،

(8) أحادية النظريات والتراكمية .

في مجال الجغرافيا، قدم ج. أولسون التوجه النقدي نحو التوجه العلمي ، على الرغم من احتوائه عليه . وهو يهتم هذا الكتاب بشكل رئيسي بنقد التفكير التقليدي والأساليب المتبعة في الممارسة العلمية في الجغرافيا ، وخاصة العلاقة بين بنية الفكر والفعل واللغة ، ونقد جميع المحاولات التي بُذلت حتى الآن لحل المعضلات التي تنشأ في هذا الصدد . تتمثل المعضلة الكلاسيكية في تحديد العلاقة بين المقترحات الإرشادية والمقترحات المعيارية . لا يحل ج. أولسون هذه المعضلات ، بل يؤكد على أهميتها ، ويشير إلى نقاط ضعف وسطحية الصيغ الحالية ، وإلى ضرورة الحفاظ على موقف نقدي .

إن نقد العلمية في الجغرافيا ، المتعلق بنماذجها المختلفة ، والذي يُجرى من منظور العلمية ومناهضة العلمية ، يقدم عددًا كبيرًا من الحجج التي تشهد على عدم فعالية النماذج المنهجية للجغرافيا الحالية القائمة على التوجه العلمي . يفتح هذا النقد آفاقًا منهجية جديدة أمام الجغرافيا ، موفرًا أسسًا لحلول أقرب إلى الممارسة البحثية للجغرافيا ، ومُنشأً إمكانيات معرفية أوسع أمامها . مثل هذه المقدمات سيتضمن :

(١) اعتمادًا متواصلًا لأنشطة البحث والمعرفة الناتجة عنها على الافتراضات النظرية المسبقة

للجغرافيا التي تُحدد الطابع المُعقد (النظامي) لمجال الجغرافيا،

(٢) تحقيقًا متناغمًا للوظائف المعرفية والعملية في شكل علمٍ ملتزم اجتماعيًا ، يسمح باستخدام

الإنجازات المعرفية في حل المشكلات المفيدة اجتماعيًا،

(٣) مراعاة التحكم التجريبي بين الأشخاص وموضوعية النتائج،

(٤) الحفاظ على تواصل المعرفة بين الأشخاص،

(٥) مراعاة العنصر القيمي في اختيار المشكلات وبنية النتائج.

لا تُشكل هذه المقدمات بعد مفهومًا منهجيًا جديدًا للجغرافيا ، ولكنها قد تُشكل عناصر مهمة في برنامجها.

التوجه المناهض للعلم

يُشكل التوجه المناهض للعلم في الجغرافيا في مكوناتٍ مختلفةٍ من العلمية ، واضعًا في مقابلها آراءً تتعارض مع أطروحات العلمية . يعارض التوجه المناهض للعلم في الجغرافيا : (١) مبدأ الإدراك المفاهيمي الذي تتبناه العلمية، (٢) مبدأ الوحدة . ومع ذلك ، منذ أن تجلّى هذا التوجه في الجغرافيا في مجال الإنسان والمجال الاجتماعي والاقتصادي، أصبحت المناهضة للطبيعة عنصرها الرئيسي ، الذي يرفض المفهوم الموحد للبحث العلمي ، ويقبل بالطابع المنفصل وخصوصية الإدراك في حالة مشاكل الإنسان والمجتمع .

نشأ مفهومان رئيسيان للبرنامج على أساس التوجه المناهض للعلم في الجغرافيا : (١) إنساني، (٢)

جذري، يفسر كل منهما الطابع المنفصل وخصوصية الإدراك بشكل مختلف.

١. المفهوم الإنساني

يرتكز جوهر المفهوم الإنساني للجغرافيا على افتراضين: (١) يُضفي على الإدراك طابعًا "غير موضوعي" وذاتيًا، (٢) يُقر (في نسخة معينة) بالنوع الحدسي من الإدراك. يجب استكمال الصياغات السابقة بالملاحظات الآتية : (١) وفقًا لظاهراتية هايدغر الوجودية، (٢) الطابع الحدسي هو سمة نموذجية لمفهوم و. ديلتاي عن "الفهم" (verstehen) "في العلوم الإنسانية ، كمقابل لـ "التفسير" المقبول في مجال العلمية الوضعية . ينبثق المفهوم الإنساني للجغرافيا من اتجاهين فكريين: (١) اتجاه إنساني عام، (٢) اتجاهات فلسفية محددة.

لا يشير الاتجاه الإنساني العام إلى أي اتجاه فلسفي محدد ، بل يوجد بطريقة تتجاوز الفلسفة ، مستمدًا أفكاره من تاريخ الفكر الإنساني . وكما يقول بي فو تان : "يسمح لنا الاستخدام التاريخي بتعريف الإنسانية كروية شاملة لماهية الإنسان وما يمكنه فعله" . يتألف الفكر الإنساني من مفاهيم قيمية وفلسفات حياتية مختلفة مرتبطة بمكانة الإنسان ودوره في العالم . يجد المفهوم الإنساني للجغرافيا ، الذي يشير إلى موقف فلسفي محدد ، أساسه في مجال الظاهراتية والوجودية والمثالية . في محاولات التبرير التي تظهر في الأدبيات الجغرافية ، تتحد هذه المواقف ، وبالتالي تنشأ حجج تستمد افتراضاتها من الاتجاهات الفلسفية الثلاثة . من بين هذه الاتجاهات الفلسفية ، يلفت انتباه الجغرافيين علم الظاهرات الذي يُعامل كأساس فلسفي معرفي لبناء البرنامج الإنساني للجغرافيا .

ويزداد وضع مثل هذا البرنامج صعوبة نظرًا لحقيقة أن علم الظاهرات ليس صحيحًا فلسفيًا متماسكًا يمكن قبول مجموعة موحدة من الافتراضات من أجله ، نظرًا لوجود اختلافات مختلفة بين علماء الظاهرات فيما يتعلق بالمسائل الأساسية والتفصيلية . كان مؤسس علم الظواهر هو إي. هوسرل ، الذي يرى أن الظواهر فلسفة أساسية تُشكل أساسًا لجميع العلوم ، ولكنها ليست مُناهضة للعلم . بل تتميز بطابع وصفي ، لا نظري بالمرّة ، إذ تُعنى بفهم ووصف ما هو مُعطى وكيفية حدوثه . وتتخذ شكلًا تصويريًا عندما يتعلق الأمر بما هو مُعطى في كينونته أو فكرته ، أو بنظرة متعالية .

التعميمات المقبولة في العلوم الطبيعية والتفكير السليم

وفقًا للظاهراتيين، يجب أن يبدأ أي بحث بعد الحصول على اتصال معرفي مباشر مع المعطى . لكل نوع من الأشياء أنواعه الخاصة من الإدراك المباشر . لا ينبغي أن يكون وصف المعطى متقلاً بافتراضات نظرية ، وبالتالي لا ينبغي أن يكون نظريًا بشكل مفرط . يؤدي النهج الاستعاري إلى إدراك محتويات فكرة شيء ما ، ما هو مهم . المعرفة المكتسبة بهذه الطريقة لا تشير إلى كائنات فردية حقيقية ، بل إلى المجال المثالي للضرورات والإمكانات الخالصة . لقد خضعت الظاهراتية في صياغة إي. هوسرل لتحول بعيد المدى وأصبحت فيما بعد موضع جدل بين أتباعها . يتعلق الجدل بشكل رئيسي بمشكلة إدخال إي. هوسرل لما يسمى بالاختزال المتعالي ، حيث رفض عدد كبير من الظاهراتيين هذا النهج .

ظهرت ثلاثة اتجاهات في الفكر الظاهراتي : (1) الظاهراتية المتعالية المثالية التي تمثلها آراء إي. هوسرل والتي تنتمي إلى المرحلة الأخيرة ، (2) الظاهراتية التصويرية الموضوعية التي أعاد تقديمها ، من بين آخرين ، م. شيلر و ر. إنغاردن ، (3) الظاهراتية الوجودية التي قدمها م. هايدغر و م. ميرلاو بونتي و ج. ب. سارتر . ومع ذلك ، كما يقول تاتار كيفيتش ، "على الرغم من الاختلافات التي تُفرّق بين الظاهراتيين الأفراد ، وعلى الرغم من التحولات التي كانت تحدث باستمرار في آرائهم ، إلا أن الظاهراتية تميزت ببعض السمات الثابتة . فقد كانت دائمًا في معارضة للطبيعية والتجريبية ، وعدت الصورة الطبيعية للعالم والصورة التجريبية للإدراك زائفة ، أو على الأقل ناقصة وسطحية . وهكذا ، ميّزت بين مختلف أشكال الوجود والإدراك . وادعت أن الأشياء والقيم المثالية ليست أقل موضوعية من الواقع . وأننا لا نعرف الحقائق البديهية أقل من الحقائق التجريبية" .

ركز الجغرافيون اهتمامهم بشكل رئيسي على الظاهراتية الوجودية . وتتميز هذه الأخيرة بطابعها المعادي للعلم بشكل واضح ، وتوفر أساسًا للمفهوم الإنساني للجغرافيا . الظاهراتية الوجودية هي اتجاه يربط المنهج الظاهراتي بالمفاهيم الوجودية ، ويُنظر إليها أيضًا على أنها وجودية ظاهراتية . الوجودية ، التي أسسها س. كيركيغارد ، هي اتجاه فلسفي يُركز على مشاكل الإنسان كوجود بشري . قال ر. إنغاردن ، أحد مُتبعي هوسرل ، والذي يُمثل اتجاهًا موضوعيًا في الظاهراتية التصويرية ، خلال محاضرة أُلقيت في جامعة

أوسلو عام ١٩٦٧ : (Wst p do fenomenologii Husser/a) (مقدمة في ظاهراتية هوسرل)، وارسو ١٩٧٤، ص ٣٠) : "في أمريكا ، عندما يُتحدث عن الظاهراتية ، فإن المقصود هو أفكار هايدغر، أي الوجودية . أما هوسرل ، من ناحية أخرى ، فهو غير معروف تقريباً. (...) شخصياً ، أعتقد أن هوسرل تفوق بشكل جذري على جميع أتباعه ، وأن جدية ودقة التحليلات الظاهراتية لكل من ظاهراتيه والجيل الأول منها "تفوق (...) الإنتاج العلمي الكامل لهايدغر وأتباعه".

الوجود الإنساني في ضوء الوجودية الأولية هو كما يلي :

(١) "هو كائن لا يمكن استخلاصه من أي مفهوم عام ، أو فكرة ، أو طبيعة ، أو ضرورة ، وبالتالي ، فهو حقيقة أولية".

(٢) "هو وجود مخلوقات واعية ، وبالتالي ليس موجوداً فحسب ، بل لديه موقف معين تجاه وجوده".

(٣) "هو وجود مخلوقات تهتم بوجودها ، وتحدده بطريقة ما".

(٤) "وجود الإنسان ليس معزولاً ، بل متصل بالعالم ، وبالأساس بالآخرين ؛ إذا وُجد ، فهو في العالم .

(٥) "الإنسان لا يوجد في العالم فحسب ، بل يعرفه أيضاً : إن إدراكه ليس لوجوده فحسب ، بل لوجود كل شخص آخر أيضاً ، سمة فريدة من سمات الوجود الإنساني .

يتكون العالم المحيط بالإنسان من وجودات بشرية أخرى ، ومن "أشياء" مختلفة ، لا تعي ذاتها . لم يعد هذا وجوداً "ذاته" ، بل "في..." "في ذاتها" ، كما سماها سارتر . تُشكل هذه الافتراضات أساساً لاعتبارات حول الإنسان ومصيره ، والتي تكشف ، في المواقف المأساوية أو الحرجة ، عن مأساة البشرية . على الرغم من الاختلافات المهمة ، لا سيما في مجال تصور هوسرل ، بين الظاهراتية والوجودية ، إلا أن هناك علاقات قوية . كما يقول ج. ليغو ويتش ، "قَدِّمت الظاهراتية (...) منهجاً استخدمته الوجودية بدورها على نحو شامل في محاولتها تبرير حقيقة الإنسان ميتافيزيقياً ، وبشكل غير مباشر، حقيقة العالم.

ونتيجة لذلك ، أوصلت الفلسفة الظاهراتية الواقع إلى حالات وعي قصدية ؛ بينما أخضعت الوجودية ، من ناحية أخرى ، للوعي" وقد تجلّى هذا بشكل خاص في اتجاه الظاهراتية الوجودية ، أو الوجودية الظاهراتية ، وهي تطبيق المنهج الظاهراتي لوصف المعطى مباشرة لكشف الخفي ، بحيث يُصبح فهم الوجود الإنساني ، وصياغة "الإنسان في العالم" ، ممكناً . وهنا يحدث تحول مركز الثقل من المشكلات الميتافيزيقية إلى مشكلات الأنثروبولوجيا الفلسفية . وقد مارست الفلسفة المثالية ، التي يشير إليها بعض الجغرافيين ، تأثيراً معيئاً على المفهوم الإنساني للجغرافيا . ويتعلق هذا بفهم المثالية الذي يقبله المؤرخون المثاليون مثل ر. ج. كولنج وود ، والذي يفترض أن الفعل العقلاني للإنسان يمكن تفسيره من خلال فهم الفكر المخفي وراء هذا الفعل .

يقول ل. جيلكي ، أحد ممثلي هذا المفهوم في الجغرافيا ، إنه "في النظرة المثالية ، تستمد الجغرافيا البشرية استقلاليتها كمجال للبحث الجغرافي من اهتمامها الكبير بالأفعال العقلانية ونتائج العقول البشرية" (...). "يحاول الجغرافي البشري ببساطة إعادة بناء الفكر الكامن وراء الأفعال المتخذة . إنه لا يحتاج إلى نظريات خاصة به ، لأنه معني بالنظريات المعبر عنها في أفعال الفرد محل البحث" . وقد عززت هذه الآراء النزعات الذاتية لجغرافية الإنسان.